المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: اشكالية الديمقراطية بين الدولة – الامة والدولة – التعددية
اسم الكاتب: م.م. علي عبود المحمداوي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2027
تاريخ الاسترداد: 2026/06/05 15:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

اشكالية الديمقراطية بين الدولة-الامة والدولة-التعددية(*)

المدرس

المساعد

علي عبود

المحمداوي(**)

الديمقراطية–من المباشرة الى التمثيلية:

ان واقع الديمقراطية كمفهوم تداولي او كنظام سياسي في الدولة الحديثة قد قطع اشواطا في تطوره منذ نشأته كنظام سياسي مقنن والذي كان مع اثينا وهو ماسمي بالديمقراطية المباشرة ، والتي لم تستطع مع بداية العصر الحديث عموما ان تجدي نفعا مع اتساع الرقعة الجغرافية والتغير الديمغرافي الذي رافق كل حالات التطور والتحديث إذ "ان حجم المجتمعات الحديثة وتعقيدها وتنوعها التام يجعل الديمقراطية المباشرة غير ملائمة ببساطة بوصفها نموذجا عاما للتنظيم والتحكم السياسيين"( ) وبما ان الدولة الحديثة تعتمد التجانس الاجتماعي والمساواة والمواطنة منطلقا لها واساس في نشأتها، فحينها يمكننا ان نعرف الديمقراطية الحالية في الدولة الحديثة على انها : "نظام سياسي–اجتماعي يقيم العلاقة بين افراد المجتمع والدولة وفق مبدأي المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة"(–).

وعلى ماسبق (وبإضافة قيد اخر لغرض الدقة في تحديد المفاهيم) فإن مثل هكذا ديمقراطيات هي في الاغلب تعتمد مبدأ الاكثرية في الادارة والسلطة واتخاذ القرار عموما، وذلك لانها تعتمد التجانس الاجتماعي منطلقا لتحقيق الاجماع السياسي إذ ان المجتمع المتآلف او صاحب القومية الواحدة والذي تمثله امة ما، هو

(*)اقصد من الدولة الامة الدولة المتجانسة اجتماعيا والدولة التعددية هي الدولة المتعددة الانتماءات او الجماعات الطبقاتية المختلفة (عرقيا او قوميا او دينيا او ...).

(**) كلية الاداب-جامعة بغداد.

[1]) ديفيد هيلد: نماذج الديمقراطية، ق٢، ترجمة فاضل جكتر، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد – بيروت، ط١، ص٢٨٥.

[2]) عبد الوهاب الكيالي واخرون: الموسوعة السياسية ،ج٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ب. ت، ص٧٥١.

الاقرب دائما الى تحقيق ديمقراطية مستقرة ومستمرة، ومن ذلك فإنه يتبين ان هنالك اشكال عدة من الديمقراطية ومن اهمها :

. الديمقراطية المباشرة: يمارس الشعب بنفسه مهام سن التشريعات والقيام بمهام السلطة التنفيذية، كما في دولة–المدينة=اثينا اليونان سابقا.
. الديمقراطية شبه المباشرة : حيث ينتخب الشعب نوابا لمناقشة القضايا والقوانين العامة ويعين الشعب ايضا السلطة التنفيذية ويحاسبها على اعمالها.
. الديمقراطية التمثيلية : ينتدب الشعب نوابا لممارسة السلطة بإسمه دون تحفظ عدا احترام الدستور ودورية الانتخابات[3].

والديمقراطية حسب المعنى اللفظي وترجمته تعني انها حكم الشعب نفسه بنفسه (من خلال ترجمته عما ورد من اليونان) وهي جاءت مناظرة ومطابقة لفكرة الديمقراطية المباشرة وتطبيقاتها في اليونان القديمة، الا ان هذا ما لايمكن القبول بواقعيته لان معنى العقل الجمعي المباشر المتخذ للقرار، لايمكن ان يأخذ حيزه في التجارب السياسية الحديثة وذلك يتبين من خلال رؤيتنا الى تشكل الامم ودولها وتطورها والتي تجاوزت معنى او فكرة المدينة من جهة وتخلصت من الامبراطورية من جهة اخرى ، لذلك كان من الواجب ان يتم اعادة التنظير لمفهوم الديمقراطية لينعكس نظاما واقعيا ومقبولا، والديمقراطية كمفهوم وكنظام يمكن ان نقوم بتركيبه وتفكيكه فكريا من والى ثلاثة مبادئ تأسيسية وهي:

:. انه مجموعة من الانظمة الاساسية التي تقرر من هو المخول بإتخاذ القرارات الجماعية ووفق اي اجراءات.
. ان النظام الديمقراطي هو نظام يكون فيه عدد المشاركين او المساهمين في اتخاذ وصنع القرار كبير = الاغلبية او الاكثرية.
. ان الديمقراطية تستبدل عضوية المجتمع (اي بكونه اعضاء في مجتمع لافكاك منه) بتفرده وليبراليته من خلال فكرة العقد

[3]) عبد الوهاب الكيالي واخرون: الموسوعة السياسية ،ج٢،مصدر سابق، ص ٧٥٢ .

لاجتماعي واستبدال الكائن السياسي الذي كان مع ارسطو بالكائن الاقتصادي.( )

الديمقراطية ومفهوم الامة :

الحقيقة ان الديمقراطية تجربة شعوب اخذت سياقها التاريخي الطبيعي والمدعوم بكفاح المجتمعات التي اصبحت في الطليعة واضحت هي المتقدمة والتي اعتمدت على خلفيات متعددة وتراتبيات مختلفة كالصناعة والتمدين واتساع السوق الاقتصادية وكل ماحصل في الثورة الصناعية ،كالانتقال من الريف الى المدينة وبداية ونشوء الصناعة ومن ثم تطورها ، وفتح البنوك والتبادلات التجارية، واختراع او اكتشاف اجهزة الاتصالات ومن ثم تطورها ايضا ، كل ذلك وغيره ساهم في نضوج الوعي المجتمعي لتلك الامم الذي جعل منها ترى وتعلم امكانية اجتماعها وتجانسها في ما يلائمها من العرق او اللغة او الدين او المصالح المشتركة والذي انتج بالتالي دولة الامة – القومية والتي هي الان الراعي الرسمي للنظام الديمقراطي في العالم .

ولقد نشأت الدولة الحديثة بداية كدولة جالبة للضرائب ثم اصبحت دولة اقليمية ذات سيادة ، قبل ان تتحول الى شكل دولة قومية لتنتهي الى نموذج دولة الديمقراطية الدستورية .( )

والارتباط الحاصل بين نشوء الديمقراطية وظهور الدولة – الامة متزامن مع كل ماجاءت به الحداثة والتصنيع ، لذلك فان مبدأ الاكثرية والاغلبية هو المعيار في تسليم او تسلم السلطة وادارتها داخل المجتمعات المتجانسة .( ) والتجانس هو مايمكن مقاربته على انه مايشكل مفهوم الامة .

ويعتقد البعض انه لاديمقراطية بلا امة ، فيقول الان تورين "ليس من الديمقراطية دون الانتماء الى جماعة سياسية والى امة في معظم الاحوال ... (=) الانتماء شرط ضروري من شروط الديمقراطية "( ) .

---

[4]) الان تورين : مالديمقراطية – دراسة فلسفية ، ترجمة عبود كاسوحة ، وزارة الثقافة السورية ، ٢٠٠٠ ، ص ١٤ .

[5]) عبد الله السيد ولد اباه : مقالة المواطنة في عصر مابعد الدولة الوطنية – مفهوم المواطنة الدستورية لدى هابرماس ، مجلة التسامح ، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية ، العدد ٢٠، خريف ١٤٢٨ ، ٢٠٠٧ ، سلطنة عمان ، ص١١ .

[6]) فالح عبد الجبار: محاضرات في النظرية السياسية، المحاضرة الرابعة، بتاريخ ١٧-٥-٢٠٠٨، معهد الدراسات الاستراتيجية في بيروت.

[7]) الان تورين: مالديمقراطية-دراسة فلسفية، مصدر سابق، ص ١١٥.

وعليه فـ "تقرير المصير ديمقراطيا لايتحقق الا حين يتحول شعب الدولة الى امة من المواطنين يتولون مصائرهم السياسية ... ولاتكتمل جماعة الاشخاص القانونيين المتساويين الاحرار الا بالنمط الديمقراطي لشرعنة السيادة "( ) .

وبذلك فالانتماء الاممي الذي يمثل الانسجام الاجتماعي ينتج كما حدث في شكل الدولة الحديثة نظاما ديمقراطيا مستقرا ويعرض نفسه على انه نهاية التاريخ .

الديمقراطية التوافقية والمجتمعات المتعد :

اما المجتمعات غير المتجانسة او المتعددة والتي يورد ارنت بيلهارت حولها تعريفين لمفردة **المجتمع التعددي** على انه: المجتمع المقسم وفقا لما يطلق عليه بالانقسامات القطاعية (الدينية، الاثنية، اللغوية، الاقليمية، الايديولوجية، الثقافية، العرقية..) **والتعريف الاخر للمجتمع المتعدد** (حسب لينهارت) هو انه المجتمع الذي تعيش ضمنه مختلف قطاعات المجتمع جنبا الى جنب.([9]) فإن هذا المجتمع سيعاني من مشكلة يمكن تسميتها بديكتاتورية الاغلبية = استبداد الاكثرية وذلك من خلال تهميش الاقلية التي لا تنتمي للقطاع الاغلب (سواء الديني او العرقي او ....)

(مشكلة من الذي يحكم ؟) * هي المشكلة الاساس والمحور والحاضرة في اذهان الاكثرية والاقلية لذلك وفي سبيل الخلاص من هذه المشكلة ولحل النزاعات الناشئة عنها سلميا فان الكثير من المجتمعات لجأت لحلول معينة يمكن اجمالها بما يلي :

(. لفيدرالية
. الحكم الذاتي
. الديمقراطية التوافقية

---

[8]) يورغن هابرماس: الحداثة وخطابها السياسي، ترجمة جورج تامر، دار النهار، ط١، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٢٧-١٢٨.

[9]) ارنت ليبهارت : الديمقراطية التوافقية، تلخيص واعداد شاكر الانباري، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ط١، ٢٠٠٧، ص٩ وص ١١.

*** يرى الفيلسوف النمساوي كارل بوبر ان معيار الحكم الديمقراطي هو التصويت والانتخاب واذا كان كذلك فمن الخطأ ما كان يتصور من افلاطون الى ماركس ان المشكلة في سؤال من الذي يحكم ؟ سواء الاغلبية او الاكثرية ، ام اليسار او اليمين ام ... ، إذ الامر لايتوقف على من يحكم ما دام من الممكن التخلص من الحكومة دون اراقة الدماء وهذه الحكومة التي تعرف امكانية التخلص منها بسهولة = الانتخاب ستجد ان وجودها مرهونا بان تسلك طريقة يرضى عنها الناس والعكس صحيح .(كارل بوبر : الحياة بأسرها حلول لمشاكل ، ترجمة بهاء درويش ، الناشر منشاة المعارف بالاسكندرية ، ب . ت ، ص٢١٤) .**

وجاءت الحلول الثلاث من اجل تفعيل فكرة تقسيم السلطات والموارد وادارتها بين الجماعات بمختلف تصنيفاتها الانفة الذكر .

وفي نظرة لمفهوم الدولة الحديثة فانه يمكننا ان نجدها؛ كسلطة حاكمة لشعب معين يسكن اقليم محدد وتتمتع بسيادة على شعبها وارضها وسلطتها، ومن ذلك فإن **الفيدرالية** (فيما تعني مما تعنيه) هو تقسيم السلطة او الادارة، وليس كما يفهم من انه تقسيم للبلاد او الارض او الشعب، ومن ذلك فانها تمثل الاتحاد اكثر من الافتراق فمن اجل تقبل الاخر العيش بسلام واستقرار معك امنحه قسطا من الادارة لشؤنه الخاصه ، وفي الواقع فإن ذلك ينسحب ايضا على فكرة **الحكم الذاتي** وان كان يحاكي الادارة المنفصلة اكثر من الفيدرالية والذي يؤسس لفكرة ادارة على مستوى اكبر واكثر تفريعا وتفصيلا من الفيدرالية، اما **الديمقراطية التوافقية** والتي هي محور البحث فيعرفها ارنت ليبهارت الهولندي بانها : استراتيجبة ادارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب الممثلة لكل اصناف الانتماءات داخل المجتمع المتعدد وبدلا من اتخاذ القرار بالاغلبية=الاكثرية فانه يلجا الى التعامل وفق اربعة اسس هي:

:. حكومة ائتلاف (الغالبية والاقلية).
. مبدأ التمثيل النسبي (في الادارة والوزارة والانتخابات والمؤسسات و...)
. حق النقض المتبادل (الفيتو للاغلبية والاقلية) .
. الادارة الذاتية للشؤون الخاصة (المجالس المحلية او البلدية او اللامركزية في الادارة او.([10])

ولكل نقطة ترتكز عليها الديمقراطية التوافقية محاسنها ومساؤها ، جدير بنا ان نورد البعض منها ، فالحكومة الائتلافية تعمل في الجانب السلبي منها على تأخير اتخاذ القرارات وبطئها ، وفي محاسنها انها لاتتجاهل اي فئة بل ستعمل على مشاركة الجميع ، ومع التمثيل النسبي فان حسنته انه يعطي الكل فرصة في ان يكوني صانعين للقرار بدل ان تستاثر بيه جماعة واحدة ، وفي سلبيته فانه يكرس مشكلة الانتماء قبل التوظيف والتعيين وشغل المناصب وداخل حتى الانتماء الاصلي او الفئوي هنالك انتماءات اضيق يكون من الصعب التعامل معها ، ومع حق النقض

[10]) شاكر الانباري: الديممقراطية التوافقية – مفهومها ونماذجها ، قراءة وتلخيص لكتاب الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد لـ ارنت ليبهارت ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بيروت، ٢٠٠٧ ، ص ٨ – ٩ .

او الفيتو فان المشكلة هي تجميد اتخاذ القرار ووقفه لافقط تاخيره كما مع فكرة الائتلاف ، وفي حسناته انه لا استئثار للاغلبية في الحكم والسلطة وسيتذكر الطرفين دائما انه لايمكن تجاوز احدهما للاخر لانه مهما فعل سينقض بلا رأي الاخر ومشاروته ومكاشفته .

واذا كان هنالك من يعتقد **التوافقية ليست نظاما ديمقراطيا** ويجب تعديل التسمية او المفهوم اساسا لانها تنمي الشعور بالانتماء لمجموعة او قطاع اصغر او داخل مفهوم الامة ، فاننا نرى ان هذا ليس صحيحا إذ ان التوفقية تبتني على اساس الحكم بالرضى (الانتخابات)والمساواة بين المواطنين مشفوعة بفكرة العقد بين الحكومة والمواطنين، اما شكلها والياتها فهي تحت الاطار السابق والذي يطابق الديمقراطية الا ان التعامل مع فكرة (من الذي يحكم؟) هي التي ستفصل القول اكثر في ان يكون الجميع مشتركين في الادارة وللكل حق الاعتراض ، بالاضافة الى ان الانتماء للمجموعات داخل المجموعة الام يعني ان هنالك امم وليس امة واحدة ويمكن تلاقيها لتعيش بسلام او لتشكيل امة جديدة تأخذ عنوان التعددية شعارا وسولكا لها يرى من قبول الاخر شرط وجود الذات والاخر .

وعلى العكس مما سبق فإنه من الممكن صياغة رأي مقابل وهو ان **كل الديمقراطيات توافقيات** (وان كان موضوع جدل) لانها تقتضي في الديمقراطية التمثيلية عدة توافقات في حالة تعددت الاحزاب والانتماءات السياسية وليس حينما يكون هنالك طرفين فقط فبمجرد ان يكون تعدد اطراف آل الامر في الغالب الى صياغة نوع من التوافق والاتفاق الا ان هذا لاينسحب على حدة التباين في المجتمعات المتعددة الانتماءات والتي لايصلح لها الا نموذج الديمقراطية التوافقية بمعناها ان الكل يحكم ولا مناص من فيتو متبادل وادارة مؤتلفة .

كما وان **الديمقراطية التوافقية** هي الحل الامثل لتحقيق الحريات واعطاء الحقوق للمجتمعات مكونة البلد ، لانها تعمل بمبدأ المساومات السياسية وتعدد الخيارات والتي دائما لا تنحاز الى فئة دون اخرى فاما الكل او اللاكل ، كما وان هذا المبدأ مبدأ اللاانحياز او اللاتفضيل يجعل من الادارة الحاكمة اكثر لياقة و قبولا مما يستدعي ان تكون التوافقية تحذو حذو التمثيلية في تحقيقها المبدأ الاساس من اقامة التنظيمات وهو الاستقرار والحياة الهانئة لابناء بلد التوافق .

ويمكن ان نعمل ملخص كمقارنة بين الديمقراطيتين الدستورية او التمثيلية او الحديثة (كلها تنطبق على الموضوع قيد البحث)وبين الديمقراطية التوافقية يمكن ان نجد الاتي :

الديمقراطية – الحكم الاغلبي	الديمقراطية التوافقية
. نظام سياسي لتداول السلطة سلميا يعتمد مبدأ الانتخابات وسيلة للوصول الى الحكم .	نظام سياسي لتداول السلطة سلميا يعتمد مبدأ الانتخابات وسيلة للوصول الى الحكم .
.. نظام ينظر لمشروعية السلطة والقرار من خلال الاغلبية واحقيتها في ادارة الحكم .	نظام ينظر الى ان الاغلبية والاقلية يجب ان تأتلف لادارة الحكم وتتعاقد فيما بينها .
.. جاءت كنظرية نتيجة الواقع والتطورات التاريخية لترتفع الى مستوى التنظير والطرح على انها نظام يمكن ان يكون عالمي ، رافق وتجاوز العديد من حوادث العنف والحرب .	كذلك هي نتاج التجربة الانسانية على ارض الواقع وكان للسياق التاريخي دورا في تبلور معالمها كما في بلجيكا وسويسرا وغيرها ، بالاضافة الى كونها لاتطرح نفسها كنظام عالمي بقدر ماهي نظام مطروح ومعروض للاخذ به لكل الدول المتعددة المجتمعات ، سبقته تجارب ممكن ان تكون قد رافقها العنف والصراع والحرب .
.. الانتماء للامة على اساس التجانس (العرقي او الديني او الايديولجي او الاثيني ..) .	الانتماء للامة على اساس المصالح المشتركة والتعاقد للادارة المؤتلفة .
.. **من المشاكل التي تعتريها :** ان التلازم الحاصل بين مفهوم الامة ونشوء الديمقراطية يدعو الى النظر بتأمل لمستقبلها إذ ان العالم سائر نحو دول التعدد والاتحادات والتعولم وبالتالي فان مفهوم الامة سيكون قاصرا ، وعليه فأين ستكون الديمقراطية كنظام معتمد على مفهوم الامة في القرية =العالم الصغير =العولمة ؟	**من المشاكل التي تعتريها :** • ان التداخل الطبقياتي =الاثني او الديني او اللغوي او الايديولوجي او غيره سيصبح ناقوس خطر مهدد بالانقسام كلما سنحت له الفرصة . • سيكون مآلها اسوء من الديمقراطية – النظام الاغلبي في الطريق الى العولمة لانها اسهل للتفكيك .

والمشكلة الاخيرة في جدول المقارنة والتي تحكي موضوعة **التلازم بين الامة والدولة والنظام الديمقراطي من جهة في قبال التعامل مع واقع العولمة والسير نحو اللاحدود الجغرافية او التمييزات الهوياتية** =الاممية يمكن ان ينظر لها من عدة زوايا تمثل حلول او خروج من هذه الاشكالية ومنها : ان الدولة القومية يجب ان تقاوم العولمة وان تحافظ على الهوية الاممية لها ، والخيار الاخر هو قبول التنوع على اساس انه اثراء للثقافات والمجتمعات والقوميات ككل ومحاولة العيش بفضاء عمومي اوسع يخرج عن الكيان القومي المنسج الواحد المغلق ، **لكنني لا اعتقد*** ان اي منهما

* **الرأي للباحث .**

صحيح لان الاول ينكر وجود الواقع وهو التعولم ، والثاني يسير بانسيابية كبيرة تنفي وتنكر الهويات الاممية ، فهل من طرق اخر ؟ نعم هنالك رأي راديكالي متشدد يرى ان الدولة القومية شكلت مرحلة تاريخية ويجب ان تنتهي ولا دخل للديمقراطية الحقة بها ، ومع كل ذلك قالديمقراطية يجب ان تبحث عن مبرر اخر لبقائها مع الدولة القومية ومع تطورها **من الماضي في الحاضر** وماسيكون عليه **في المستقبل** وذلك جاء على لسان الفيلسوف الاماني المعاصر يورغن هابرماس في رؤيته بأنه ليست هنالك ثمة علاقة بين النظام الديمقراطي وبين الوعي القومي ، اذ انه شكل قوة دفع ممهدة لفكرة الديمقراطية لكن المعيار الاساس للديمقراطية هو انبناءها على اساس التعاقد الحر بين افراد ينظمون حياتهم الاجتماعية على قواعد تنظيمية وذلك وان بدأ مع الدولة القومية الا انه اليوم يتجه الى تأسيس فكرة المواطنة الدستورية الكونية التي تدعو الى شراكة كونية انسانية عابرة للحدود الوطنية او القومية ( ) .

وهذا الحل يمكن ان ينسحب على الديمقراطية التوافقية في النظرة الى مستقبلها ، وعموما فإن الديمقراطية كمفهوم سيحمل معاني كثيرة كما حمل خلال مسيرته التاريخية وسيتطور حتما لان العالم يسير وفق مبدأ التقدم ولا ثبات ، فقد انتجت الديمقراطية المباشرة في يوم ما ، وتطورت لتنظم حياة الامم في يوم ما (مع الديمقراطية الحديثة)ومازالت ومن المؤكد انه سيكون لها صولات اخرى في المستقبل مع صياغة المواطن الكوني او مواطني التعاقد والتعاهد الدولي كما كان ينظر له ايمانويل كانت في يوم من الايام ، وذلك لا ينفي الانتماء انما يعززه بصياغة فكرة جديدة وهي الديمقراطية + المواطنة العالمية + الدولة القابلة للتعدد من الخا = (تعدد الثقافات وغيرها = العولمة).

ومع التوافقية فالعولمة قد تفعل فعلتها في جعل الانتماء المحلي يتحول لانتماءات اقليمية او دولية، لكن في احسن حالاتها وفي النظرة للايجابي منها نجد انها (اي الديمقراطية التوافقية)ستحول نفسها تلقائيا الى مفهوم الدولة الامة والقضاء

---

[11]) عبد الله السيد ولد اباه : مقالة المواطنة في عصر مابعد الدولة الوطنية – مفهوم المواطنة الدستورية لدى هابرماس ، مجلة التسامح ، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية ، العدد ٢٠ ، خريف ١٤٢٨ ، ٢٠٠٧ ، سلطنة عمان ، ص١١ .

نوعا ما على التعدد واللاتجانس ، من اجل اللحاق بركب الدول القومية من جهة ، ومن جهة اخرى لدخول حقل القرية الجديدة التي قد تتيح فرص اكبر للتعدد الخارجي مع العولمة .

ويمكن التوقع ان التوافقية هي التي ستنظم عالم مابعد الدولة القومية وليس التمثيلية لانها اصلح الانظمة للتوفيق بين التعدد العالمي والدولي – القومي – الاممي في العالم الجديد وقرية العولمة .